كلمة ونص

المصارف وبعض الموظفين

محمد أحمد خبازي

تمنح المصارف الوطنية قروضاً للعاملين في دوائر الدولة ومؤسساتها، وفق شروط محددة أبرزها تأمين كفيلين، ويسدد المقترضون قروضهم بشكل شخصي كل أول شهر، ومنهم من يسددها من خلال معتمديهم، ومنهم من لا يسددها أبداً!!

فتسطر المصارف وأعني هنا «التوفير والتسليف» كتبَ مطالبة للمعتمدين والمحاسبين، تتضمن أسماء المتخلفين عن التسديد، وعدد الأقساط مستحقة الدفع، فيطنش المحاسبون تضامناً مع زملاء العمل، ما يضطر المصارف لحرمان أي موظف آخر من الدائرة ذاتها من القرض إذا ما تقدم إليها بطلب للحصول عليه حتى لو كان بريء الذمة، وحريصاً على تسديد الأقساط بمواعيدها المحددة، ولا يتأخر مطلقاً عن واجبه في هذا المجال.

هذه هي حال العديد من الموظفين طالبي القروض مع المصارف اليوم، التي تعتذر لهم عن تلبية طلباتهم بمنح القروض الضرورية لحياتهم، لأن زملاء لهم تخلفوا عن التسديد ومحاسبيهم لم يقوموا بواجبهم في تحصيلها!!

ويتساءل طالبو القروض عن كيفية معالجة هذه الدوامة التي يدفعون ثمنها هم ويتضررون منها أكثر التضرر، ويقولون: ما ذنبنا نحن «الأوادم» إذا كانت المصارف لا تستطيع أن تحصل قروضها من الموظفين المتأخرين وإذا كان بعض المحاسبين مقصرين في التعاون معها؟

وإلى متى ستظل هذه الحال مستمرة، ما دام لا جديد في هذا الأمر، ولا تحرك المصارف ساكناً فيه؟

علماً أن الـ٥٠٠ ألف ليرة التي تمنحها المصارف في هذه الأيام كقروض بالكاد تسند جرة حياتنا المكسورة!!

مزارعو السويداء يقتلعون أشجارهم من الزيتون

السويداء - عبير صيموعة

بعد أن ثبت بالتجربة الواقعية أن زراعة الزيتون في السويداء أصبحت لا تحقق الجدوى الاقتصادية المرجوة منها بدأ مزارعو الزيتون في المحافظة بالتوجه نحو اقتلاع أشجارهم التي تهاوت يباساً أمام أعينهم بسبب ما لحق بها من عطش وجفاف نتيجة عدم ملاءمة البيئة العامة في المحافظة لشروط زراعتها.

ويوضح مدير الزراعة في السويداء المهندس بسام الجرمقاني أن شجرة الزيتون تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه حيث يمكن زراعتها في مناطق يتراوح الهطل المطري فيها بين ٤٠٠ / ٦٠٠ مم في حين لا تصل نسبة الهطل المطري في السويداء إلى تلك الكميات ما يؤدي إلى عدم نجاح زراعته بعلا إضافة إلى أن بيئة المحافظة غير مناسبة لزراعته وخاصة أنه في كثير من السنوات تتعرض أشجار الزيتون إلى الصقيع الشتوي ما ينعكس سلباً على الإنتاج لافتاً إلى أن المساحات المزروعة بالزيتون بدأت تتراجع أمام زراعة الكرمة والتفاح وغيرهما من الأشجار المقاومة للجفاف علما أنه في دراسة لمديرية زراعة السويداء عام ٢٠٠٩ توصلت إلى قرار يقضي بإيقاف زراعة الزيتون في السويداء لعدم جدواها اقتصادياً لذلك يجب أن تقتصر زراعة الزيتون و(بحسب كثير) من المهندسين الزراعيين في المحافظة على بعض الحدائق المنزلية لأنه في حال جرى الحاجة إلى عمليات الري التكميلي للشجرة نظراً لانخفاض الهطل المطري فيمكن إسعافها في الحديقة المنزلية.

وأشار الجرمقاني إلى أن المساحات المزروعة بالزيتون في المحافظة ١٠ آلاف هكتار تقريباً ومن المتوقع أن تبلغ كمية الثمار للموسم الحالي ١٢ ألفاً و٥٢٥ طناً لافتاً إلى أن المديرية اتخذت الإجراءات اللازمة للبدء بعمليات عصر الزيتون للموسم الحالي حيث حدد موعد بدء العصر في معاصر المحافظة البالغ عددها ٨ معاصر بدءاً من ٢٠ الجاري وفق الشروط الفنية المعتمدة للعصر مؤكداً وجود لجنة على مستوى المحافظة يرأسها مدير الزراعة وتضم في عضويتها ممثلين عن مديرية الصناعة والبيئة والتجارة الداخلية وغرفة التجارة والصناعة مهمتها الإشراف على عمل المعاصر طوال موسم العصر من خلال جولات أسبوعية لمراقبة عملية عصر الثمار والمدة الزمنية اللازمة لكل مرحلة وخاصة مرحلة العجن والتخمير والنظافة وترحيل نواتج العصر من البيرين وماء الجفت.

توزيع مازوت الشتاء حسب درجات حرارة المناطق

طرطوس - الوطن

وجه محافظ طرطوس صفوان سليمان أبو سعدى بزيادة عدد اسطوانات الغاز الموزعة في المناطق ودراسة جميع الطلبات المتعلقة بزيادة مخصصات كل منطقة حسب الحاجة والاستمرار في التوزيع للمناطق الأكثر برودة. مؤكداً ضرورة تنفيذ القرارات المتخذة بخصوص موسم التدفئة من خلال تزويد أسر الشهداء والأبطال الجرحى بمادة المازوت بشكل فوري وفي كل المناطق إضافة إلى تزويد الإخوة الفلاحين بمادة المازوت من أجل المحاصيل الشتوية.. جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذي عقد في مبنى المحافظة لمناقشة واقع المحروقات.

كما تم التأكيد على مديرية التجارة الداخلية لضبط المكاييل بالمحطات وعدم السماح بتفريغ الصهاريج مساءً لمنع الغش والتلاعب.. ومخالفة المحطات التي لا تعمل فيها أجهزة المراقبة والكاميرات كذلك تم التشدد في مطالبة المنشآت بتأمين الحماية الذاتية ونظام إطفاء خاص بكل منشأة تحت طائلة إغلاقها.

ومن جانب آخر تم التركيز على محاضر التنفيذ ومتابعتها من اللجنة المركزية ومنع تزويد المحطة التي لا تلتزم بالتزويد..

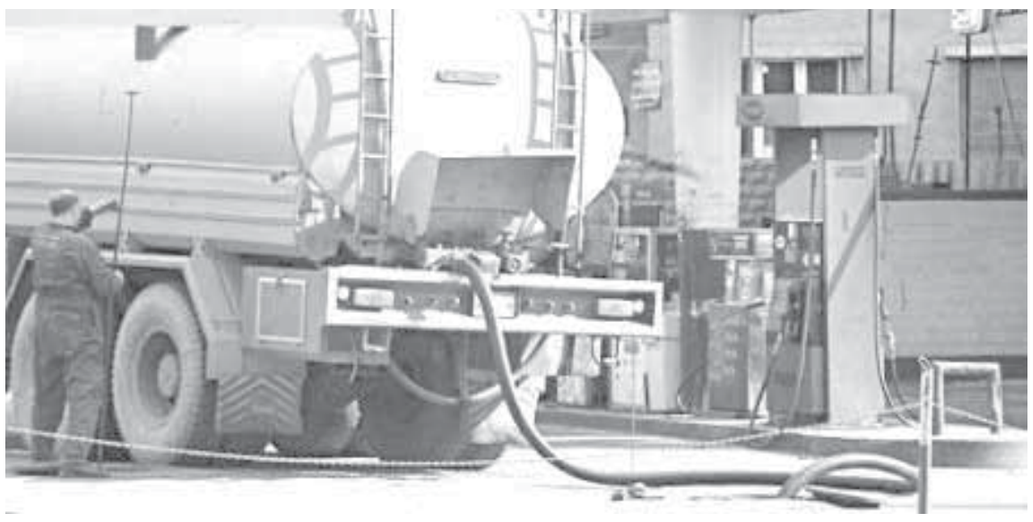

واستعرض أعضاء اللجان أهم الصعوبات التي يعانونها من عدم العدالة في التوزيع بين المحطات والمناطق.. إلى نقص مخصصات التدفئة في المناطق الباردة.. وكذلك نقص مخصصات مادة المازوت الزراعي والصناعي والغش في المكاييل وعدم استخدام الكاميرات..

وخلال الاجتماع أشار أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي مهنا مهنا إلى حالة الانسجام بين أعضاء اللجان باتخاذ القرار وأثنى على قرار المحافظ في استثناء أسر الشهداء من الدور وتخصيصهم بالكميات كما هو معتاد في كل عام، مؤكداً أن ممثلي الشعب والفرق الحزبية شركاء في مؤازرة لجان المحروقات الفرعية ومديري المناطق ورؤساء مجالس المدن وهم فريق عمل واحد يبذلون كل طاقاتهم لإيصال المادة إلى الأهالي في القرى والأرياف البعيدة والقريبة والمدينة.

إصلاح الطبقي المحوري في درعا على الوعد يا كمون والمرنان في خبر كان

درعا - الوطن

تعد الهيئة العامة لمشفى درعا الوطني الملاذ الوحيد للمرضى من ذوي الدخل المحدود وهم أغلبية في الظروف الراهنة خاصة في ظل التكاليف الباهظة التي تترتب على العلاج في مشافي القطاع الخاص، والإحصاءات تبين حجم الخدمات الكبيرة التي تقدمها الهيئة إذ ذكر الدكتور بسام الحريري مديرها العام أن عدد المراجعين من بداية العام الجاري حتى الأول من الشهر الفائت بلغ ١٥٣٧٣ وعدد المرضى الداخليين ٢٥٢١ وعدد مرضى العناية الإسعافية ٦٩٢ وعدد الولادات ٩٨ والعمليات النسائية ٧٠ والعمليات الإسعافية ٩٩ والعمليات الاختيارية ١٠٥ على حين بلغ عدد الصور الشعاعية المنفذة ١٠٢٢٨ والتحاليل ٣٩٧٣٦ ووصل عدد جلسات غسل الكلية ١٦٨٢ إضافة إلى علاج أعداد متفاوتة من مصابي الحوادث ومرضى القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري وسوء التغذية عند الأطفال وخدمات نقل الدم، ولفت الحريري إلى أن هناك إجراءات لترميم أقسام في الهيئة من أجل التوسع بالخدمات العلاجية المقدمة إلا أن هناك بشكل عام صعوبات أفرزتها الأزمة تتمثل بالنقص الحاد في عدد الأطباء المقيمين حيث لا يوجد حالياً سوى ٦ منهم بعد أن كان يصل عددهم قبل الأحداث إلى نحو ١٢٠ والإمكانية حالياً صعبة لتعويض هذا النقص لكون تعيين المقيمين يتم من خلال مفاضلة سنوية تعلنها وزارة الصحة يحدد فيها الجهة التي سيعمل الطبيب المقيم لصالحها علماً بأن الحاجة القصوى الآن هي إلى مقيمين داخلية وجراحة وأطفال ومن الصعوبات أيضاً استمرار تعطل جهاز الرنين المغناطيسي الوحيد في المحافظة وتعذر إصلاحه حالياً بسبب التكلفة العالية واحتمال تكرار تعرضه للضرر مجدداً في الظروف الراهنة وكذلك تعطل جهاز الطبقي المحوري والمتوقع إصلاحه خلال فترة قصيرة.

كما أن هناك صعوبة في وصول المرضى بالسيارات العمومي إلى المشفى، وبالمحصلة ثمن مدير عام الهيئة عالياً بقاء الأطباء المختصين على أرض الوطن رغم كل الصعوبات وبذلهم الجهود الكبيرة في تغطية عمل المشفى على مدار ٢٤ ساعة رغم قلة عددهم.

تجدر الإشارة إلى أن استمرار تعطل الطبقي المحوري منذ عدة أشهر تسبب بمعاناة كبيرة للمرضى الذين يضطرون للذهاب إلى دمشق متكلفين عناء السفر ونفقاته الباهظة وكذلك أجور صور الطبقي المحوري المرتفعة في دور الأشعة أو المشافي الخاصة في الحالات المستعجلة التي لا تحتمل التأجيل بدل الانتظار للحصول على دور في المشافي العامة لإجراء الصور مجاناً، مما يستدعي من الجهات المعنية الخروج من دائرة الوعود وإجراء عملية الإصلاح بأسرع وقت ممكن.

«اطلب عروساً ولا تطلب بيتاً للإيجار»

مطالب بتعديل نظام ضابطة البناء في تجمع جديدة عرطوز الفضل

القنيطرة - الوطن

التجول في تجمع جديدة عرطوز الفضل للنازحين يعطي انطباعا سريعا عن الكثافة السكانية في هذا التجمع الصغير مساحة، ومرد الازدحام الكبير على الأفران والأسواق وجود آلاف الأسر المهجرة سواء من محافظة القنيطرة أو من المحافظات الشمالية والشرقية لكون التجمع آمناً وبدل الإيجارات أقل من البلدات المجاورة وبنسبة كبيرة.

ولكن المؤسف حقا أن هناك أعدادا كبيرة من العوائل التي اتخذت من المحال التجارية وغير المهيأة للسكن مكاناً للإيواء لصعوبة وندرة تأمين منزل أو مسكن بالتجمع، ومن باب الطرفة فإن أبناء التجمع وعند السؤال عن بيت للإيجار يقولون «اطلب عروساً ولا تطلب بيتاً» للدلالة على عدم توافر أي مسكن خالٍ، والملاحظ أيضاً أن هناك منازل تحوي عائلتين وثلاثاً في بعض الأحيان ما اضطرهم للتخلي عن خصوصياتهم لاشتراكهم بكل شيء، وأمام هذا الواقع فقد شهد تجمع جديدة عرطوز الفضل نوعا من النهضة العمرانية والإقبال من المواطنين على بناء محاضر جديدة، فخلال أربعة أشهر تم الترخيص لنحو ٤٤ مواطنا بعد توقف حركة البناء لمدة تراوحت بين سنتين أو ثلاث ولذلك المطلوب تأمين سكن لإقامة مئات العوائل والأسر المهجرة من أبناء القنيطرة وأينما وجدوا لحين قيام الجيش بتطهير بلداتهم وقراهم من العصابات الإرهابية المسلحة.

والحقيقة أن توافد الكثير من أبناء المناطق الشرقية والشمالية وجدوا ضالتهم في تجمع الفضل وكما قلنا لرخص الإيجارات أولاً ولرخص العقارات ثانياً، حيث لجأ الكثير من العوائل إلى الشراء والاستقرار بالتجمع الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الإيجارات والعقارات، فبعد أن كان سعر متر البناء يباع بـ٤-٥ آلاف ليرة قفز مرة واحدة إلى ٤٠ ألف ليرة وهناك عقارات بالخياط وندرة لا يقل المتر فيها عن ٨٥ ألف ليرة لأنها مناطق منظمة والخدمات متوافرة فيها بشكل جيد، واليوم لابد من الجهات المعنية باتخاذ خطوات سريعة وعاجلة وتلبية مطالب الأهالي بضرورة تعديل نظام ضابطة البناء في تجمع جديدة عرطوز الفضل والسماح لجميع المواطنين ببناء وإضافة طابق إضافي وفق أسس ومعايير تضعها الجهات المعنية وبذلك نكون قد ضربنا عصافير بحجر واحد أولها تحقيق إيرادات للبلدية وخاصة في ظل الظروف الراهنة وقلة أو انعدام الريوع التي تحققها البلديات، وثانياً تشغيل اليد العاملة وما أكثرها بالتجمع، وثالثاً نكون قد ساهمنا في تأمين سكن لائق لمئات الأسر التي تتخذ من المحال التجارية مأوى لها.. وهنا يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: هل نحن قادرون على حل تلك المعاناة للأسر المهجرة وتأمين أسر دفعتها العصابات الإرهابية لمثل تلك الظروف؟ وهل اتخاذ قرار يسمح بإضافة طابق من خلال تعديل ضابطة البناء في هذا التجمع أمر مستحيل؟ علماً أن الأمور بين أيدينا وتحقيق إيرادات للبلدية يساهم في تقديم الخدمة الأمثل والأفضل للمواطنين، علما أن محافظة القنيطرة وتحديدا رأس الهرم قد قدمت كل شي ممكن من أجل تحسين الواقع الخدمي بالتجمع المذكور وأكثر من مرة قالها المحافظ علانية تركنا كل أعمالنا وكل شيء وتفرغنا لتجمع الفضل.

رئيس بلدية تجمع جديدة عرطوز الفضل محمد أحمد أكد أن التجمع في الآونة الأخيرة شهد حركة عمرانية نشطة حيث منحت البلدية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة نحو ٤٤ رخصة بناء وهذا الأمر انعكس إيجاباً على التجمع من حيث تشغيل يد عاملة كانت عاطلة عن العمل إضافة إلى تحقيق ريوع مالية لخزينة البلدية.

وأضاف أحمد: إن المحافظة قدمت نحو ١٣ مليون ليرة لإصلاح الضاغطة التي خربتها العصابات الإرهابية المسلحة ولتجهيز ضاغط الصرف الصحي، لافتاً إلى تحسين واقع النظافة بالتجمع بنسبة ٨٠ بالمئة بعد فرز ضاغطة من بلدية عرطوز سيارة قلاب تقوم بترحيل القمامة يوميا من جميع شوارع التجمع.

النازحون في حماة.. الإيجار أول مشكلة في مشوار التهجير

حماة - محمد أحمد خبازي

يعاني المواطنون الذين نزحوا من ريف حماة الشمالي نتيجة غزو قطعان الإرهابيين المحليين والوافدين قراهم وبيوتهم والذين عانوا فيها تخريباً وتدميراً وتفخيخاً، بعد أن قتلوا العشرات من ساكنيها، يعانون إهمال الجهات الإغاثية لهم، وعدم توفيرها ما يلزمهم من حاجيات ضرورية لحياتهم اليومية، وخاصة الفرشات الإسفنجية، حيث وزع لهم حرامات قطنية لافتراشها بدلاً منها!!

ويؤكد العديد من أولئك النازحين إلى حماة لـ«الوطن»، أنهم تركوا منازلهم وأمتعتهم وأرزاقهم هرباً من الإرهابيين الذين اقتحموا قراهم، وغادروا إلى المجهول ليفاجؤوا باستغلالهم من الذين طلبوا مبالغ خيالية كأجرة شقة صغيرة تحميهم من التشرد، فما كان منهم سوى التوجه إلى مبرات الجوامع التي أعدتها لهم المحافظة كحل إسعافي مؤقت كمراكز إيواء.

ويقول النازح ياسر العمر: لقد أرقتنا أجور المنازل وقلة السكن وغلاء الأسعار على جميع المواد والمستلزمات ومنها الغذائية التي لا غنى عنها في كل منزل.

ويقول المواطنان كسار وخالد أبو محمد: – لقد بدأ مشوار المتاعب والبحث عن المجهول والركض وراء السراب من مركز ٨ آذار للهلال الأحمر العربي السوري، وأثناء مقابلة المعنيين أرشدونا إلى مركز جمعية الرعاية الاجتماعية جنوب الملعب، وهناك استغربوا من الأمر وأرشدونا إلى صالة نادي السيف، فأرشدنا العاملون فيه إلى مركز الهلال الأحمر في ٨ آذار ومستودعاتها على طريق حمص!!

وبعد كل هذه المعاناة عدنا بخفي حنين كما يقال، وفي اليوم التالي يقول المواطن خالد: عدنا إلى مركز الهلال الأحمر وبعد جهد جهيد ومعاناة لا يمكن وصفها حصلنا على وجبة غذائية ومنظفات وفرشة إسفنج واحدة و١١ حراماً للغطاء، فخصصنا الفرشة لأربعة أولاد وأمهم، بينما افترشت أنا الأرض!!

ويؤكد أنه عندما سأل المعنيين عن فرشات الإسفنج قيل له: إنها قليلة والحرامات تعوض عنها وهي تكفي لأكبر أسرة!!

مصدر في الهلال الأحمر أكد أنه تم استقبال كل الأهالي الوافدين من طيبة الإمام وصوران وحلفايا ومعردس، خلال أقل من ٤٨ ساعة، وبلغ عدد الأسر الوافدة ١٤ ألف أسرة.

وتم توزيع المواد الغذائية والإغاثية على جميع الأسر النازحة وتم تقديم كل الاحتياجات لها حسب الإمكانات المتوافرة في مستودعاتنا.

وبالنسبة لموضوع الفرشة الواحدة للأسر الكبيرة لدينا نقص في عدد الفرشات وتم تعويض الأسر بالحرامات وحتى اليوم نعمل على تسليم المعونات للنازحين.

وحالياً توقفنا عن تسجيل هذه الأسر في كل المراكز لتسليمهم المعونات الشهرية والدورية وذلك ريثما تتم معالجة هذا الموضوع مع المحافظ ومنظمة الهلال الأحمر ولجنة الإغاثة العليا ونعمل جاهدين لاستيعاب هذا الكم الهائل من هذه الأسر.

١,٢ مليون كتاب مدرسي لمرحلة التعليم الأساسي في درعا

درعا- الوطن

حرصت الجهات المعنية بالقطاع التربوي في محافظة درعا بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية على أن يكون الكتاب المدرسي بين يدي التلاميذ والطلبة منذ اليوم الأول للعام الدراسي الجديد لأنه الركن الأساسي في العملية التعليمية، وأوضح مدير فرع المؤسسة العامة للطباعة بدرعا عبد العزيز السويدان أنه تم استكمال توريد جميع كتب المنهاج لمختلف الصفوف في مرحلة التعليم الأساسي وعلى مستوى كل مدارس المحافظة وبلغ إجمالي الكتب الواردة لهذه المرحلة ما يقارب ١,٢ مليون كتاب مدرسي بحيث وزعت جميع كتب صفوف الأول والثاني والثالث من الحلقة الأولى في مرحلة التعليم الأساسي جديدة بالكامل ولبقية الصفوف من الرابع حتى التاسع الأساسي وزع قسم من الكتب جديدة وقسم من المدور من العام السابق علماً بأن الكتب لا تدور في العملية التعليمية سوى لعامين دراسيين فقط حرصاً على أن تكون بحالة جيدة وتفي بالغرض التعليمي، بينما كتاب النشاط لمختلف المواد والصفوف يوزع من النسخ الجديدة لجميع الطلاب لأنه يتم الكتابة والحل عليه ولا يمكن تدويره، وبين مدير الفرع أن عملية التوزيع للكتب بشكل عام تتم من المستودع المركزي في مدينة درعا إلى المستودعات الفرعية الموزعة في أرجاء المحافظة لاسيما في كل من إزرع والصنمين ودرعا والمسمية وبصرى الشام والشجرة ونوى وداعل وجاسم والحارة ومنها إلى المدارس بموجب قوائم اسمية للطلاب مصدقة أصولا من مديرية التربية.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الأهالي ذكروا أن هناك مزاجية في بعض المدارس ومن بعض المعلمين الذين يراعون المحسوبية في توزيع الكتب على التلاميذ بحيث يخصون بعض الطلاب من ذويهم ومعارفهم بنسخة كاملة من الكتب الجديدة غير آبهين بالآخرين علماً أنه يفترض توزيع الكتب الجديدة والمدورة بشكل عادل بين جميع الطلاب بحيث يحصل الطالب على قسم جديد وآخر مدور.